الوصول للاستدامة المالية والحد من المخاطر.. أهداف رئيسية في الموازنة

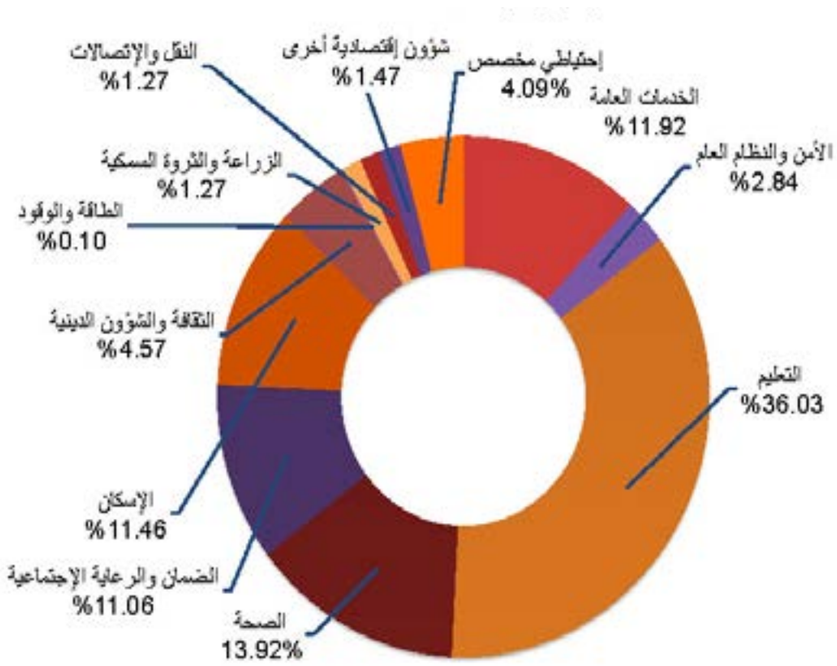

قال تقرير لشركة أوبار كابيتال ان الموازنة العامة للسلطنة لعام ٢٠١٧ تم إعدادها بطريقة عملية وحذقة حيث إن الوصول الى الاستدامة المالية والحد من المخاطر المحتملة هوفي صلب الأهداف الرئيسية التي تسعى الميزانية لتحقيقها. متوقعا أن يسجل الناتج الإجمالي المحلي والإيرادات أداء أفضل خلال هذا العام، مع الاخذ في الاعتبار التحسن الذي يحدث على أسعار النفط بفضل اتفاقية أعضاء منظمة أوبك والأعضاء من خارج المنظمة على تخفيض إنتاج النفط وهو ما نراه حاليا على مستويات الأسعار التي هي أفضل من المقدرة في الموازنة.

اشار التقرير الى إن السلطنة استمرت في منهجيتها الرامية للمزيد من التطور والتحول نحو المزيد من الفعالية وذلك بإعلانها موازنة أكثر تفصيلا وشفافية ووضوحا مقارنة مع السنوات السابقة، وقد احتوت موازنة ٢٠١٧ على عدد من الإجراءات الواقعية والترشيد في الإنفاق بهدف حماية الاقتصاد من سيطرة النفط ودفعه نحو التنويع والمزيد من المصادر غير النفطية إضافة الى تحسين الآليات ورفع معدلات التحصيل وفرض ضرائب/ رسوم إضافية والتركيز على الوصول الى اقتصاد مستدام. ومن الأمثلة عن الإجراءات المعلنة في الموازنة محدودية التوظيف في القطاعات العامة والحكومية ومراجعة الدعم وخصخصة المزيد من الأصول الحكومية والإنفاق على المشاريع الضرورية وتعديل الرسوم والخدمات والضرائب الى غير ذلك.

وتتوقع الحكومة أن تبلغ إيرادات عام ٢٠١٧ طبقا للموازنة ٨,٧ مليار ريال عماني أي أعلى بنسبة ١,١٦٪ مقارنة مع الإيرادات المقدرة للعام السابق و١٨,٤٪ مقارنة مع الإيرادات الفعلية لعام ٢٠١٦. شكل صافي إيرادات النفط نسبة ٥١٪ تلاه إيرادات غير النفط والغاز بنسبة ٢٩,٨٪ ومن ثم إيرادات الغاز بنسبة ١٩,١٪.

ويبلغ صافي إيرادات النفط ٤,٤٥ مليار ريال في موازنة عام ٢٠١٧ أقل بنسبة ٢,٤٪ من المقدرة لعام ٢٠١٦ التي كانت عند ٤,٥٦ مليار ريال عماني وجاء هذا الانخفاض بسبب التزام السلطنة بالتخفيض المقرر على إنتاج النفط وفقاً لقرار منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) حيث وافقت السلطنة على خفض الإنتاج بـ٤٥ ألف برميل يوميا والذي عند تطبيقه مثلا على إنتاج شهر نوفمبر من عام ٢٠١٦ الذي بلغ ١,٠١٤ مليون برميل، فإنه يصبح ٠,٩٧ مليون برميل. وطبقا لبيان الموازنة في احتساب سعر النفط، فإن السعر الذي بنيت عليه الإيرادات النفطية هو ٤٥ دولارا أميركيا للبرميل وهو سعر تحفظي قليل بنظرنا كون أن العديد من المؤسسات ووكالات النفط العالمية والهيئات الاقتصادية قد توقعت أن يسجل سعر النفط أداء أفضل خلال عام ٢٠١٧.

كما تم تقدير إيرادات الغاز في موازنة ٢٠١٧ عند ١,٦٦ مليار ريال عماني بارتفاع سنوي نسبته ٤,٤٪ مقارنة مع ١,٥٩ مليار ريال

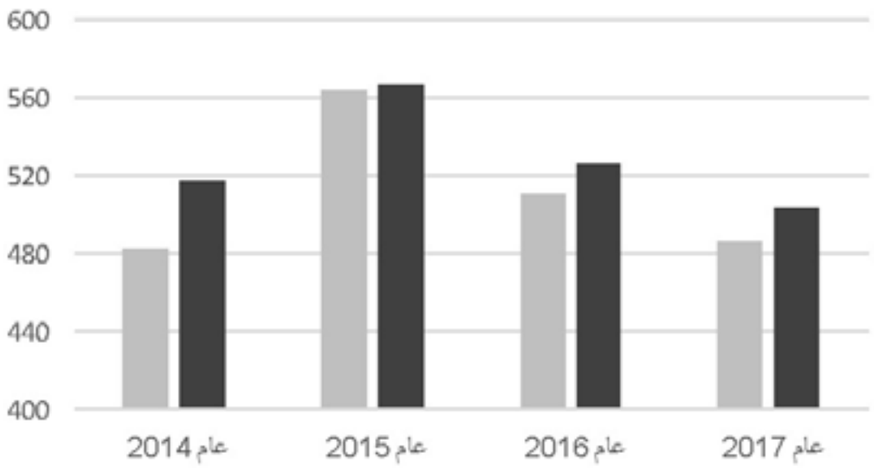

عماني لعام ٢٠١٦. وتعتبر هذه الإيرادات المقدرة الأعلى على الإطلاق، ورغم أن السلطنة دأبت على تطوير حقول الغاز لديها إلا أن هذه المرة ستشهد الحقول انضمام حقل خزان مكارم الاستراتيجي في الربع الأخير من عام ٢٠١٧.

وتقدر الإيرادات غير النفطية المقدرة في موازنة العام الحالي ٢,٥٩ مليار ريال عماني مقارنة مع ٢,٤٥ مليار ريال عماني إيرادات غير نفطية مقدرة في عام ٢٠١٦ أي بارتفاع نسبته ٥,٧٪.

وقال التقرير إن الرؤية الاستراتيجية للسلطنة شديدة الوضوح في هذا الموضوع ألا وهي التوسع في مصادر الدخل غير النفطي، وطبقا لوزارة المالية فإن الحكومة تعتزم اتخاذ سلسلة من الخطوات لدعم الإيرادات غير النفطية بما في ذلك تعديل قانون ضريبة الدخل وتطبيق الضريبة الانتقائية على بعض السلع الخاصة وتعديل رسوم إصدار تراخيص استقدام العمال الأجانب إضافة الى الحد من الإعفاءات الضريبية للشركات والمؤسسات ورفع أسعار الكهرباء للمستهلكين التجاريين الكبار وتعديل بعض الرسوم الخدمية المقدمة من الوزارات والجهات الحكومية، كذلك

إيرادات الغاز

الصحة والتعليم

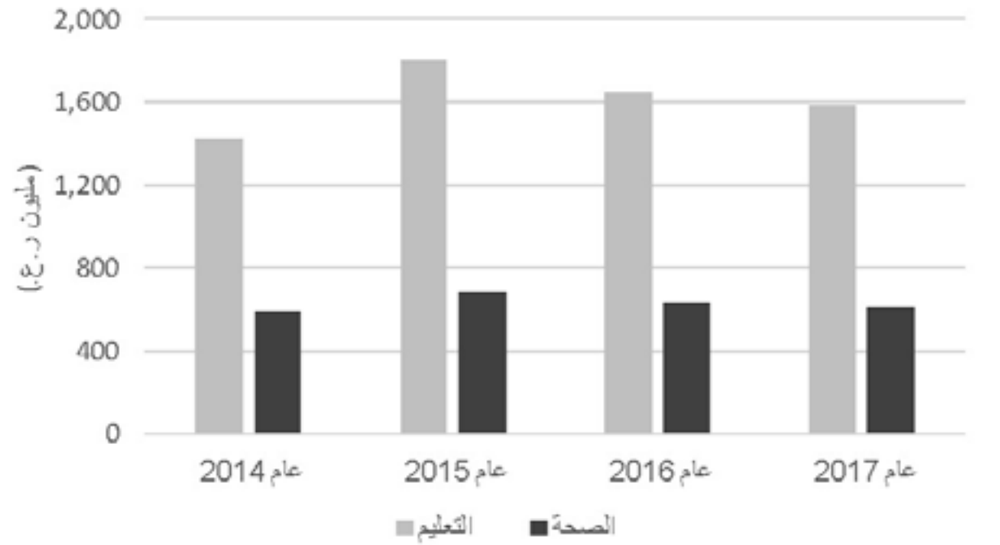

بدأ تطبيق نسبة ١٢٪ كأتاوة على شركات الاتصالات منذ بداية العام الحالي بدلا من نسبة ٧٪ سابقا، الأمر الذي سينتج عنه المزيد من الدعم للإيرادات غير النفطية.

وشهد عام ٢٠١٦ قيام الحكومة بالبدء في تنفيذ برنامج الخصخصة كما حددتها الأطر الموضوعة للفترة المحددة (٢٠١٦ ـ ٢٠٢٠) حيث تم الانتهاء من المرحلة الأولى بتأسيس شركة قابضة لكل قطاع ونقل حصص الحكومة في الشركات المحلية والخارجية إلى الشركات القابضة، كما تم تحويل ملكية بعض الشركات إلى الصناديق السيادية تمهيداً لخصخصتها.

ويبلغ الإنفاق العام في الموازنة ١١,٧ مليار ريال عماني بتراجع طفيف نسبته ١,٧٪ مقارنة مع المقدر لعام ٢٠١٦ و٧,٥٪ أقل من الإنفاق الفعلي الذي بلغ ١٢,٦٥ مليار ريال عماني إن التوجه العام للإنفاق خلال هذا العام يأتي ضمن ذات الإطار الذي تم تبنيه خلال العامين الماضيين والهادف الى عقلنة الإنفاق وتحسين الكفاءة وإبقاء الإنفاق العام ضمن المستويات المبررة.

وقد توجهت الحكومة نحو البرامج الاقتصادية البناءة مثل مشروع البرنامج الوطني للتنويع الاقتصادي "تنفيذ" الذي لاقت مقترحاته

المصروفات الجارية والرأسمالية المتوقعة حسب التخصصات الوظيفية للوزارات المدنية والوحدات الحكومية والهيئات العامة

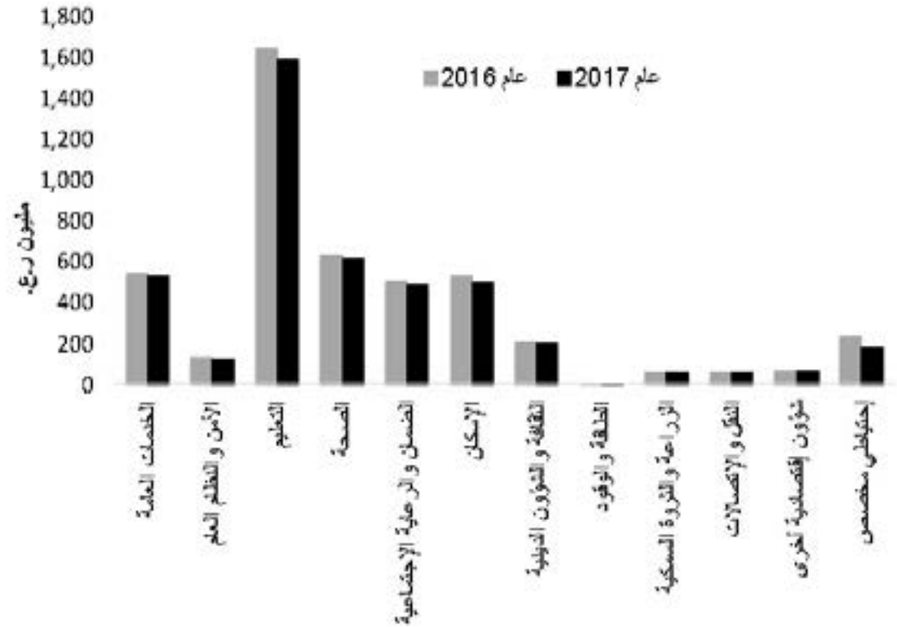

للخطة الخمسية الأخيرة ترحيبا واضحا في موازنة عام ٢٠١٧ والسلطنة ملتزمة بتقديم الدعم الضروري لإنجاز هذه المقترحات بهدف تحسين المناخ الاستثماري عن طريق تحسين التنويع الاقتصادي، وتمثلت بنود الإنفاق الرئيسية في المصروفات الجارية (٧٢,٧٪) والمصروفات الاستثمارية (٢٢,٨٪) والمساهمات ونفقات أخرى بنسبة ٤,٥٧٪.

ـ الإنفاق الجاري فهو عند حدود متقاربة مع الإيرادات المقدرة حيث شكل نسبة ٩٨٪ منها أي أقل بنسبة ٢,٣٪.

ـ خفض الدعم بشكل طفيف من ٤٠٠ مليون ريال عماني في عام ٢٠١٦ الى ٣٩٥ مليون ريال عماني لعام ٢٠١٧.

ـ رفع مصروفات إنتاج النفط والغاز بنسبة طفيفة ١,٧٪ الى ١,٨٢ مليار ريال عماني مقارنة مع ١,٧٩ مليار ريال عماني لعام ٢٠١٦.

ـ شكلت المصروفات الإنمائية (تتضمن الشركات الحكومية) نسبة ١١,٤٥٪ من إجمالي الإنفاق مقارنة مع ١١,٣٤٪ من إجمالي الإنفاق المقدر لعام ٢٠١٦.

وتحرص السلطنة على الاستمرار بدعم القطاعات المتعلقة بالمواطنين مثل التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية والإسكان حيث بلغت المخصصات الحكومية لهذه القطاعات ٣,١٨ مليار ريال عماني في عام ٢٠١٧ أي نسبة ٢٧,٣٪ من إجمالي الإنفاق. وقد أعطيت أهمية قصوى لقطاع التعليم الذي خصص له ١,٥٨ مليار ريال عماني (٤٩,٧٪ من هذه القطاعات) تلاه قطاع الصحة عند ٦١٢ مليون ريال عماني (١٩,٢٪) ومن ثم قطاع الإسكان وقطاع الضمان والرعاية الاجتماعية عند ٥٠٤ ملايين ريال عماني و٤٨٧ مليون ريال عماني أي (١٥,٨٪) و(١٥,٣٪) على التوالي.

وتتوقع الحكومة طبقا لأرقام الموازنة أن يسجل العجز مبلغ ٣ مليارات ريال عماني لعام ٢٠١٧ بانخفاض نسبته ٩٪ و٤٣,٤٪ من الأرقام المقدرة والفعلية لعام ٢٠١٦ على التوالي. سيتم تمويل العجز عن طريق صافي الاقتراض الخارجي بمبلغ ٢,١ مليار ريال عماني وصافي الاقتراض المحلي بمبلغ ٤٠٠ مليون ريال عماني والبقية عن طريق السحب من الاحتياطات بمبلغ ٥٠٠ مليون ريال عماني.

تاريخيا، تجاوزت مستويات الإنفاق الفعلي الأرقام المقدرة للسنوات ٢٠٠٨ ـ ٢٠١٦. إلا أننا نعتقد بأن الإنفاق الفعلي لعام ٢٠١٧ سيكون عند مستويات قريبة من الأرقام المقدرة له على افتراض مشاركة ومساهمة فعالة من القطاع الخاص وإيرادات غير النفطية أفضل ومتوسط سعري أعلى للنفط خلال العام.

وفيما يتعلق بالتضخم، فطبقا لبيان الموازنة، ظل التضخم في السلطنة عند مستوى متدنٍ خلال عام ٢٠١٦ بما يعادل ١,٥٨٪ ومن المتوقع ألا يتجاوز ٢,٨٪ خلال عام ٢٠١٧. من المتوقع أن يبقى سعر الصرف مستقرا طالما تستطيع الحكومة إدارة ميزان المدفوعات لديها بشكل فعال ومن خلال استغلال ناجح لمصادر التمويل.